مجلس المناقصات والمزايدات
Tender Board

2023
التقرير السنوي

20 عام من الشراكة والشفافية والإنجاز

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله

الفهرس

كلمة الرئيس 6

كلمة الأمين العام 8

أعضاء المجلس 10

الر ؤية 11

الرسالة 11

القيم 11

لمحة حول عمليات المجلس في 2023 12

بيانات المناقصات والمزايدات 2023 13

الترسيات بحسب القطاع 14

أساليب طرح المناقصات 14

سرعة الاستجابة للطلبات 14

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15

التأهيل المسبق 15

خطط المشتريات 16

تنمية إيرادات المجلس 16

الوفور ات 17

تحديث التشريعات 17

تبسيط الإجراءات 18

مؤشرات أداء المجلس للعام 2023م 19

مبادرات المجلس 21

المشاريع التطويرية 23

20 عام من الإنجاز
والمُساهمة في المسيرة التنموية الشاملة

السيد ياسر بن إبراهيم حميدان
رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

كلمة رئيس المجلس

يُسعدنا أن نقدم لكم تقريرنا السنوي لعام **2023م** والذي شهدنا خلاله احتفالنا بمرور عشرين عاماً على تأسيس المجلس، والذي سنستعرض فيه ما تحقق من إنجازات بارزة ونجاحات راسخة تُترجم مقدار الجهود التي يبذلها مجلس المناقصات والمزايدات بهدف المُساهمة الدؤوبة في المسيرة التنموية الشاملة التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم حفظه الله ورعاه، الراعي الأول لكافة جهود الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والمتغيرات المستمرة، واصل المجلس خلال العام الماضي عجلة التطوير والتحسين في مُختلف أوجه عملياته من أجل ترسيخ مبدأ الشفافية والعدالة والنزاهة في مجال المشتريات الحكومية بما يساهم في صون المال العام ويضمن الكفاءة والجودة في مختلف المشاريع الحكومية. وفي هذا الصدد، أثمرت الجهود التي بذلتها فرق عملنا بروح وعزيمة فريق البحرين عن ترسية عدد **1965** مناقصة/مزايدة بقيمة **1.699** مليار دينار بحريني بزيادة ملحوظة عن العام الماضي بنسبة **25.7%** وهو ما يعكس حجم النشاط الاقتصادي الذي تشهده المملكة.

واستمراراً لنهج المجلس الثابت في تعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين وتشجيع الجهات المتصرفة على تبني الأسلوب الأمثل للمناقصات والمزايدات الحكومية، شهدت عمليات المجلس تسجيل نتائج إيجابية في نسبة المناقصات العامة وتراجع المناقصات المحدودة والتعاقدات المباشرة، بما يترجم حجم الجهود التي يُكرسها المجلس لترجمة تطلعات الحكومة لدعم المسيرة الاقتصادية للمملكة من خلال تعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين.

وتتويجاً للجهود المستمرة التي يبذلها المجلس من أجل تطوير أنظمة العمل، حصل المجلس على شهادة إدارة الجودة العالمية ISO 9001:2015، مما من شأنه أن يساهم في رفع مستوى كفاءة الإنتاجية بجميع إدارات وأقسام المجلس واستدامة تقديم أفضل الممارسات والخدمات للمتعاملين من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، وتعزيز مستوى الجودة والتنافسية.

كل هذه الإنجازات هي نتاج الدعم اللامحدود الذي يحظى به المجلس من حكومة مملكة البحرين المُوقرة، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء المُوقر حفظه الله، إذ نستلهم جميعاً من توجيهات سموه - حفظه الله - أهمية تكثيف الجهود الرامية نحو تحسين الخدمات العامة وتطويرها، بما يواكب المتغيرات المتسارعة وبما يتوافق مع الركائز الأساسية المستندة على قيم العدالة والشفافية والتنافسية بالمشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المُعظم أيده الله.

ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأمين العام للمجلس وللسادة أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات وكافة منتسبي المجلس على تفانيهم وجهودهم التي كان لها عظيم الأثر في هذه المُنجزات والنجاحات.

عقدين من الشراكة والتميز ...
وتعزيز العمل المؤسسي والحوكمة

المهندس السيد جمال بن عبدالعزيز العلوي
أمين عام مجلس المناقصات والمزايدات

كلمة الأمين العام

استكمالاً لمسيرة المنجزات التي تزامنت مع انطلاق مجلس المناقصات والمزايدات في العام **2003م** أي قبل عقدين من الزمن والذي يعد أحد مكتسبات المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه - بإنشاء هذا المجلس المستقل والذي بدوره ساهم بتعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية لتمتاز بالفعالية والكفاءة من خلال اتباع آلية تنظيمية تضمن العدالة وتكافؤ الفرص، والتنافسية والنزاهة والشفافية.

وفي عامه العشرين، استمر مجلس المناقصات والمزايدات في مد يد التعاون والشراكة مع الجهات المتصرفة من جهة، والمقاولين والموردين المحليين والإقليميين والدوليين من جهة أخرى، وذلك حرصاً على تحقيق المساواة والشفافية والتنافسية في كافة الإجراءات المتبعة في المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية.

وقد شهد المجلس ارتفاع في مؤشر الاستجابة وسرعة الإنجاز خلال العام **2023م** مقارنة بالعام **2022م** على الرغم من ارتفاع عدد الطلبات الواردة إلى المجلس بنسبة **20.4%**، حيث تم الرد على ما نسبته **90.4%** من إجمالي الطلبات المستلمة خلال 14 يوماً أو أقل وذلك بزيادة قدرها **2%** مقارنةً بالعام **2022م**، علماً بأنه تم الرد على **77.1%** من هذه النسبة خلال أسبوع أو أقل. كما شهد العام **2023م** ارتفاعاً إيجابياً في نسبة المناقصات المطروحة بأسلوب الطرح العام حيث بلغت نسبة المناقصات المطروحة بهذا الأسلوب **87.5%**، صاحبه تراجع في اتباع أسلوب المناقصات المحدودة والتعاقد المباشر مقارنة بالعام **2022م.**

وحرصاً على تكامل مأسسة العمل وتعزيز الإجراءات واستدامة المنجزات، تبنى المجلس عدداً من الاستراتيجيات التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي بما يعود عليه بالكفاءة العالية والتحسين المستمر للإجراءات، حيث حصل المجلس على شهادة الاعتماد لأخلاقيات المشتريات للمنظمات الصادرة عن معهد تشارترد للمشتريات والتوريد، بالإضافة إلى شهادة إدارة الجودة العالمية **ISO 9001:2015** ، إذ قام المجلس بتوثيق الخدمات وتحديد المدد الزمنية للانتهاء من تقديم كل خدمة من خدمات المجلس **(SLA)** وذلك بهدف تحسين فعالية العمليات وخدمة العملاء.

كما قام المجلس بوضع استراتيجيات جديدة للأعوام **2024-2026م**، وذلك لتطوير منظومة العمل لتتماشى مع التوجهات والرؤى الحكومية السديدة بما يحقق توحيد المسار وفق أسس علمية ومنهجيات دولية بأفضل الممارسات، مما يسهم في تعزيز التعاون مع الشركاء وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

وختاماً، أود أن أنتهز هذه الفرصة الثمينة لأتقدم بالأصالة عن نفسي ونيابة عن كافة منتسبي الجهاز الفني والإداري لنعبر عن امتناننا العميق للدعم اللامحدود وللمتابعة المستمرة والحثيثة التي تلقاها المجلس من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، كما أتقدم لسعادة رئيس المجلس والسادة الأعضاء بالشكر والتقدير لجهودهم وتعاونهم الدؤوب الذي أدى لهذه النجاحات والمستويات العالية والقياسية في الأداء.

أعضاء المجلس

سعادة السيد ياسر بن إبراهيم حميدان

رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

السيدة نور حافظ بوعلي

نائب الرئيس

السيد علي عاشور عبداللطيف

عضو المجلس

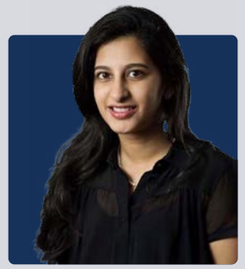

السيدة مريم عدنان الأنصاري

عضو المجلس

المهندسة بلسم علي السلمان

عضو المجلس

الدكتورة إجلال فيصل العلوي

عضو المجلس

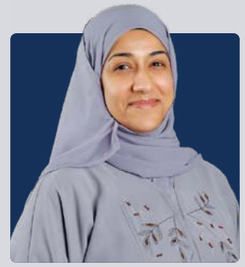

المهندسة لمى عباس المحروس

عضو المجلس

السيد محمد عبدالحكيم عبدالملك

عضو المجلس

المهندس بدر عبدالحميد البقيشي

عضو المجلس

الرؤية

أن يكون مجلس المناقصات والمزايدات نموذجاً للتميز المؤسسي ومؤسسةً مرتكزة على عملائها وتحافظ على كفاءة وفعالية دورة المناقصات والمزايدات

الرسالة

المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حوكمة وإدارة المشتريات والمزايدات الحكومية بكفاءة وفعالية.

القيم

النزاهة
تحقيق أعلى مستويات النزاهة من خلال حوكمة الإجراءات واستقلالية القرارات.

الاستدامة
استمرارية وتطوير سياسات وأساليب تضمن مواصلة المجلس في تحقيق غاياته وأهدافه.

الشفافية
العمل وفقا لمعايير وسياسات واضحة ومعلنة في جميع عمليات وإجراءات المناقصات.

الكفاءة والفعالية
الاستخدام الأمثل للموارد تحقيقا لأعلى مستويات الجودة والإنتاجية في المناقصات والمشتريات الحكومية.

لمحة حول عمليات المجلس في

2023م

يمضي مجلس المناقصات والمزايدات بخطوات ثابتة نحو تحقيق أهداف قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، إذ استطاع المجلس أن يسجل جملة من الإنجازات، حيث شهدت عمليات المجلس طرح **1007** مناقصة/ مزايدة واستلام **4809** عطاء، وارتفعت نسبة طرح المناقصات العامة لتصل إلى حوالي **87.5%**، وترسية **1965** مناقصة/ مزايدة بقيمة تتجاوز **1.699 مليار** دينار.

2023م

بيانات المناقصات والمزايدات

1007
عدد المناقصات والمزايدات المطروحة

4809
عدد العطاءات المُستلمة

1965 عدد المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس
(الترسيات، التمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات)

1.699 إجمالي قيمة المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس
مليار دينار بحريني
(الترسيات، التمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات)

11423 إجمالي عدد الموردين المسجلين
لدى مجلس المناقصات والمزايدات

8633 إجمالي عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس
المناقصات والمزايدات

2790 إجمالي عدد الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس
المناقصات والمزايدات

215 إجمالي عدد طلبات إعادة النظر والتظلمات التي تم التعامل معها

الترسيات بحسب القطاع

شهدت قيمة المناقصات والمزايدات التي أشرف عليها المجلس خلال العام **2023م** زيادة بنسبة **25.7%** مقارنة بالعام **2022م**، وهو ما يعكس زيادة حجم النشاط الاقتصادي الذي تشهده مملكة البحرين، واستدامة الخدمات الحكومية والتنموية ومواكبة التوسع العمراني من أجل تقديم أفضل الخدمات التي تلبي تطلعات المواطنين والمقيمين. وبحسب الاحصائيات استحوذ قطاع الانشاءات والاستشارات الهندسية على **38.7%** من إجمالي قيم الترسيات، يليه قطاع الخدمات والاستثمار بنسبة **23.6%** وقطاع النفط بنسبة **20.4%**، ثم قطاعي المواد والمعدات والطيران بنسبة تبلغ **14.6%** و**2.7%** على التوالي من إجمالي قيم الترسيات.

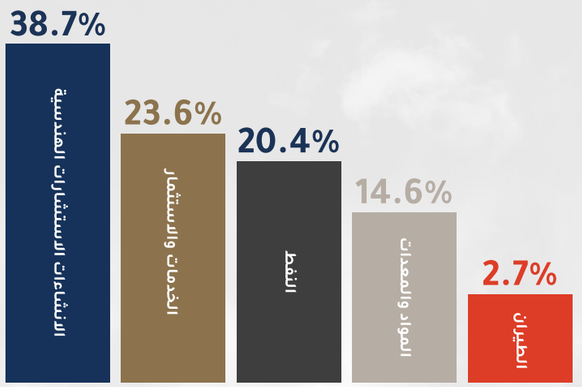

أساليب طرح المناقصات

استمر المجلس السير على نهجه الثابت بإتباع أفضل الممارسات الدولية وتعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين، حيث حقق المجلس نتائج لافتة خلال العام **2023م** بتطبيق أسلوب الطرح المثالي للمناقصات والمزايدات الحكومية، إذ ارتفعت المناقصات العامة المطروحة عبر نظام المناقصات الإلكتروني لتصل إلى **87.5%** من إجمالي عدد المناقصات المطروحة، مقارنةً بـ **83.1%** خلال **2022**، في حين انخفضت المناقصات المحدودة لتصل إلى **11.1%** من إجمالي عدد المناقصات المطروحة خلال العام المنصرم مقارنةً مع **13.3%** خلال العام **2022م** كما انخفضت نسبة المناقصات المطروحة بأسلوب التعاقد المباشر بصورة إيجابية أيضاً من **3.6%** خلال **2022م** لتبلغ **1.4%** خلال العام المنصرم، متجاوزة بذلك أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالتعاقد المباشر.

سرعة الاستجابة للطلبات

حرص المجلس على إعطاء الأولوية لمؤشر سرعة الاستجابة للطلبات الواردة إليه، إذ تم الرد على **90.4%** من الطلبات الواردة من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين خلال **14 يوماً أو أقل**، مقارنة بـ **88.4%** خلال العام **2022م**، منها **77.1%** تم الرد عليها خلال أسبوع أو أقل، على الرغم من زيادة عدد الطلبات الواردة بنسبة **20.4%** .

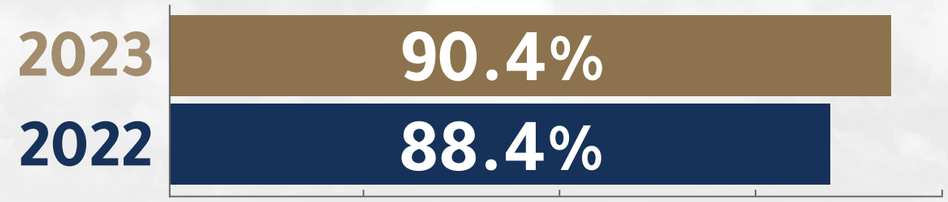

نسبة الرد خلال 14 أو أقل

20.4%

زيادة في عدد الطلبات الواردة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعياً من المجلس لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتماشياً مع الجهود الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهدت عمليات مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام **2023م** زيادة في عدد ترسية المناقصات والمزايدات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة **31.7%**، إذ تم ترسية **216** مناقصة ومزايدة حكومية استفادت منها **140** مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بقيمة اجمالية تبلغ **48.5** مليون ديناراً، والتي شكلت ما نسبته **7.40%** من إجمالي قيم الترسيات.

التأهيل المسبق

شهدت سجلات التأهيل المسبق زيادة بنسبة **68.4%** خلال العام **2023م** مقارنةً بعام **2022م**، حيث أعتمد المجلس **421** طلب تأهيل مسبق خلال العام المنصرم مقارنةً بـ **250** طلب في عام **2022م**. مما يعكس الجهود التي يبذلها المجلس لزيادة عدد الشركات المؤهلة، بما مؤداه ضمان إسناد المشاريع الحكومية إلى المقاولين الذين تتوافر لديهم جميع الإمكانيات والشروط المطلوبة.

خطط المشتريات

لزيادة كفاءة وفعالية وشفافية عملية المشتريات والمبيعات الحكومية، قام المجلس خلال العام الماضي بنشر خطط مشتريات لعدد **71** جهة متصرفة، مقارنةً بما تم نشره من خطط مشتريات خلال عام **2022م** لعدد **67** جهة متصرفة.

تنمية إيرادات المجلس

لضمان استدامة الموارد المالية وتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات، بلغت إيرادات المجلس خلال العام الماضي **912,835 دينار**، منها 527,235 **دينار** من بيع وثائق المناقصات/المزايدات، و**385,600 دينار** من الإعلان الموحد.

912,835 دينار
مجموع إيرادات المجلس

527,235 دينار
بيع وثائق المناقصات

385,600 دينار
الإعلان الموحد

الوفورات

حقق المجلس وفورات في الاعتمادات المالية المرصودة للمناقصات الحكومية تقّدر بـ 485.6 مليون دينار، وذلك من حصيلة الأسعار التنافسية المقدمة من قبل الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصات المطروحة عبر نظام المناقصات الإلكتروني ، وخاصةً المناقصات العامة، مما يبرز الجهود المبذولة من قبل المجلس، ويؤكد التزامه بتحقيق أقصى قيمة ممكنة للمال العام وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات الحكومية، ما من شأنه المساهمة في الحصول على أسعار تنافسية وعطاءات أفضل من الموردين والمقاولين.

485.6 وفورات المناقصات
مليون دينار

تحديث التشريعات

التزاماً بتعزيز الشفافية والكفاءة في إجراءات المشتريات الحكومية، أصدر مجلس المناقصات والمزايدات تعميماً يتيح المجال لقبول العطاءات المقدمة بسجل تجاري مستوفٍ للمطلوب إن كان برقم فرع مغاير لرقم الفرع الذي تم به شراء الوثائق، شريطة أن يكون كلا الفرعين تابعين لسجل تجاري واحد، كما يتيح إمكانية عدم اشتراط تقديم شهادة البحرنة إذا كان المشارك في المناقصة/المزايدة فرداً أو شركة إقليمية أو عالمية غير مسجلة في البحرين، يهدف التعميم إلى زيادة حجم المنافسة في المناقصات والمزايدات الحكومية والحد من الأثر السلبي جراء استبعاد العطاءات لأسباب متعلقة بمتطلبات السجل التجاري وشهادة البحرنة، بالإضافة إلى مواكبة التطور في الإجراءات باستخدام نظام المناقصات الإلكتروني، ما من شأنه المساهمة في تسهيل وانضباط الإجراءات.

كما أصدر المجلس تعميماً بشأن منح الأفضلية للمنشآت الصناعية الحاصلة على شهادة القيمة المضافة (تكامل)، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن منح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات محلية الصنع في المناقصات والمزايدات، ما من شأنه المساهمة في تعزيز المنتج المحلي وزيادة كفاءته، بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية الى توجيه مصروفات القطاع الصناعي للسوق المحلية، وتعزيز تنافسية المنشآت الصناعية الوطنية، وذلك بما يسهم في تنمية القطاعات الواعدة وتعزيز التكامل بين الصناعات الوطنية لبلوغ صناعة متطوّرة ومُستدامة ترتكز على مبادرات مبتكرة ومُتقدّمة.

تبسيط الإجراءات

ضمن رؤية مجلس المناقصات والمزايدات لتحقيق أهدافه، وتماشياً مع جهوده الرامية إلى تعزيز شفافية وكفاءة العمليات الحكومية وتبسيط العمليات وتسهيل سير عملياته الداخلية بسرعة وسلاسة

لتحقيق المزيد من الفاعلية والكفاءة، قام المجلس بإصدار عدد من التوجيهات لتبسيط الإجراءات وتحسين أداء عمليات المشتريات الحكومية، منها:

إلغاء خطوة موافقة المجلس للرد على استفسارات الموردين والمقاولين

يهدف المجلس من خلال هذا الإجراء إلى تبسيط إجراءات الرد على استفسارات الموردين والمقاولين، وذلك بتمكين الجهات المتصرفة من الرد على الاستفسارات بشكل أسرع وأكثر فاعلية من خلال نظام المناقصات الإلكتروني.

زيادة عدد المناقصات المدرجة في جلسات الفتح

استمراراً لجهود المجلس الحثيثة لضمان توفير الخدمات وتنفيذ المشاريع الحكومية في الفترة الزمنية المحددة، وتحسين مؤشر الاستجابة وسرعة الإنجاز للطلبات المستلمة من أجل توفير خدمات متميزة للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، تمت زيادة عدد المناقصات المُدرجة في جلسة فتح مظاريف العطاءات من **15** مناقصة إلى **25** مناقصة.

تبسيط إجراءات إعداد ونشر وثائق المناقصات/المزايدات

أصدر المجلس توجيهات جديدة للأمور التنظيمية المتعلقة بوثائق المناقصات والمزايدات وذلك من خلال تجزئة الوثائق إلى عدد من الملفات، وتحديد مضمون كل ملف، ما من شأنه المساهمة في رفع كفاءة وجودة طرح المناقصات.

اصدار دليل اجتماعات المجلس

كما أصدرت الأمانة العامة لمجلس المناقصات والمزايدات دليل اجتماعات المجلس الأسبوعية، بهدف توثيق وتعزيز الإجراءات والحوكمة والاستدامة في اجتماعات المجلس الأسبوعية، مما يساهم في شفافية العمل وتحقيق أقصى قدر من الفعالية والموثوقية.

مؤشرات أداء المجلس للعام 2023م

حقق المجلس العديد من الإنجازات في مؤشرات الأداء خلال العام 2023م مقارنةً بعام 2022م.

مؤشرات سرعة الاستجابة للطلبات

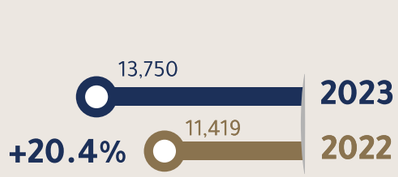

زيادة في إجمالي عدد الطلبات المستلمة

زيادة في سرعة الاستجابة للطلبات من قبل المجلس خلال أسبوعين أو أقل

مؤشر الترسيات

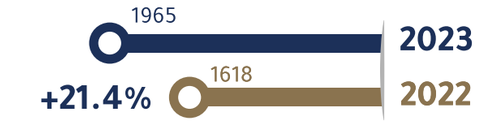

زيادة في عدد الترسيات

مؤشر التأهيل المسبق

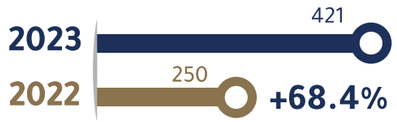

زيادة في سجلات التأهيل المسبق

مؤشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

زيادة في عدد الترسيات على الـ (SMEs)

زيادة في عدد الـ (SMEs) المشاركة في المناقصات

مؤشرات أساليب الطرح

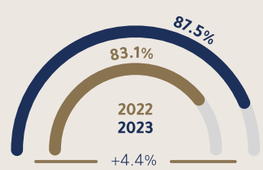

زيادة في نسبة المناقصات العامة المطروحة

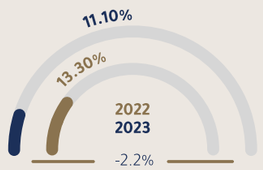

انخفاض في نسبة المناقصات المحددة المطروحة

انخفاض في نسبة المناقصات المطروحة بأسلوب التعاقد المباشر

أعلى خمس جهات متصرفة بحسب عدد الترسيات

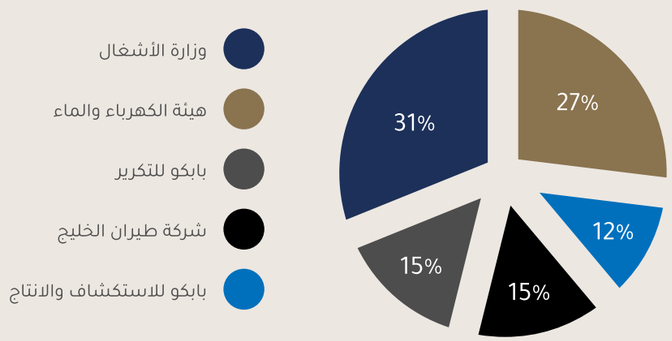

الجهة المتصرفة	إجمالي عدد الترسيات
وزارة الأشغال	282
هيئة الكهرباء والماء	241
بابكو للتكرير	141
شركة طيران الخليج	132
شركة بابكو للاستكشاف والانتاج	106

الترسيات بحسب الأشهر

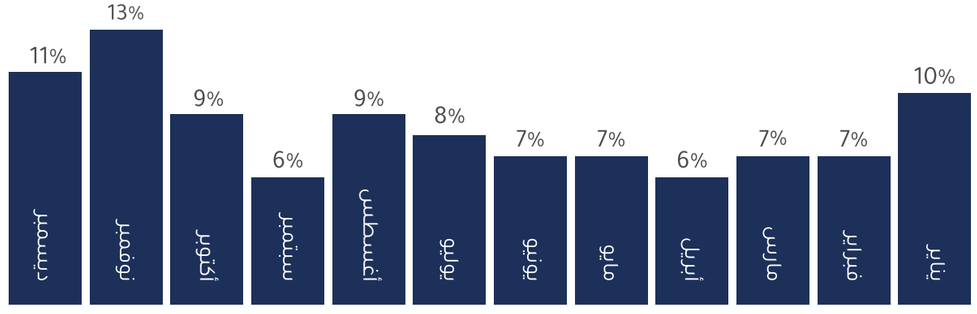

مبادرات المجلس

تعزيز العلاقات مع الشركاء

في إطار مساعيه الحثيثة لتقديم الدعم والمُساندة للجهات المتصرفة الخاضعة لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية والموردين والمقاولين لتعزيز العلاقات مع الشركاء لترسيخ مبدأ التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، عقد المجلس **25** دورة وورشة استشارية خلال عام **2023م**، بمشاركة أكثر من **2111** مشاركاً من القطاعين الحكومي والخاص.

الجهات المتصرفة

شارك مجلس المناقصات والمزايدات باعتباره الجهة المكلفة بالإشراف على المشتريات والمبيعات الحكومية لـ **109** جهة متصرفة بدور محوري فعال في أهم المشاريع الكبرى التي شهدتها البلاد على مدار العشرين سنة الماضية، من خلال تأمين إجراء عمليات المشتريات الحكومية في ظل بيئة تسودها قيم النزاهة والشفافية وضمان معاملة منصفة لجميع الموردين والمقاولين، الأمر الذي ساهم في تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية وصون المال العام.

الموردين والمقاولين

ساهم حرص المجلس على تعزيز شفافية ونزاهة وفعّالية ممارسات المشتريات الحكومية في تشجيع المزيد من الموردين والمقاولين على المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية، إذ ارتفع عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات من **7814** موردًا ومقاولاً إلى **8633** موردًا ومقاولاً، أي بزيادة قدرها **10.5%**، كما ارتفع عدد الموردين والمقاولين الدوليين المسجلين من **2613** موردًا ومقاولاً إلى **2790** موردًا ومقاولاً، أي بزيادة قدرها **6.8%**، مما يعكس الثقة بنزاهة وشفافية وعدالة الإجراءات.

الدورات التأسيسية والتخصصية

نظم المجلس **7** دورات تدريبية تأسيسية وتخصصية للجهات المتصرفة بمشاركة **582** مشارك، سلطت الأضواء فيها على عمليات وشؤون وإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، بالإضافة إلى أساليب طرح المناقصات، وإجراءات التأهيل المسبق وتطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اللقاءات المفتوحة

عقد المجلس **4** لقاءات مفتوحة شارك فيها **533** موظف من منتسبي الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية، وتأتي هذه اللقاءات بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجلس لتعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية وتميزها بالفعالية والكفاءة وضمان أعلى مستويات العدالة وتكافؤ الفرص، من خلال تمكين الشركاء من الجهات المتصرفة بالإلمام التام بالعمليات والإجراءات ومواد القانون والتعاميم والقرارات الصادرة عن المجلس.

تأهيل وتدريب أعضاء لجان التقييم

واصل المجلس عقد الدورات التدريبية لموظفي الجهات المتصرفة بهدف تأهيلهم في مجال تقييم المناقصات والمزايدات الحكومية، حيث عقد المجلس 10 دورات تدريبية شارك فيها 550 موظف من موظفي الجهات المتصرفة مما أهلهم للحصول على شهادات كأعضاء لجان تقييم مؤهلين ومعتمدين من قبل المجلس.

الموردين والمقاولين

عقد المجلس 5 دورات تدريبية للموردين والمقاولين شارك فيها 446 مشارك، حيث تطرقت هذه الدورات لإجراءات المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية.

غرفة تجارة وصناعة البحرين

وفي إطار التزام مجلس المناقصات والمزايدات بالتنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، عقد المجلس اجتماع مع منتسبي غرفة تجارة وصناعة البحرين، وذلك في إطار حرص المجلس على التنسيق والعمل المشترك مع كافة الشركاء، كما عقد المجلس دورة تدريبية بشأن إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية لأعضاء الغرفة والتي من شأنها رفع الوعي والتعريف بالإجراءات الصحيحة للمشاركة من قبل رواد الأعمال في المناقصات والمزايدات الحكومية.

المشاريع التطويرية

في إطار الالتزام الدائم بتحسين الأداء وتطوير العمليات، شهد العام المنصرم إنجاز العديد من المشاريع التطويرية التي تهدف إلى تعزيز الفعالية والكفاءة، وضمان أعلى مستويات العدالة وتكافؤ الفرص، ومن بين هذه المشاريع:

شهادة نظام الجودة ISO 9001:2015

استناداً إلى التزام مجلس المناقصات والمزايدات بالعمل لتحقيق أعلى درجات الكفاءة والجودة في مجال المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، حصل المجلس على **شهادة الآيزو ISO 9001:2015** في إدارة الجودة، بعد استيفائه جميع الاشتراطات اللازمة وتطبيق المعايير المطلوبة للحصول على هذه الشهادة العالمية، كتوثيق كافة خدمات المجلس وإعداد الخرائط اللازمة لها وتحديد مدد الإنجاز SLA وتوفير المتطلبات اللازمة.

استراتيجية المجلس

انطلاقا من حرص مجلس المناقصات والمزايدات على تطوير منظومة العمل وفق خطة استراتيجية واضحة من خلال اتباع آلية تنظيمية تتماشى مع التوجهات والرؤى الحكومية السديدة، فقد قام المجلس بإعادة النظر في جميع مكونات الخطط والبرامج والمشاريع والمبادرات بما يحقق توحيد المسار وفق منهجية علمية موحدة على أسس علمية ومنهجيات دولية وأفضل الممارسات بقطاع المشتريات الحكومية للأعوام المقبلة ووضع خطة للأعوام 2024-2026م.

20 عام

من الشراكة والشفافية والإنجاز

مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ضمن الحزمة الثانية من مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمن الخطة المحدثة لمجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأعوام (2022 - 2026)، وقّع المجلس مذكرة تفاهم لدعم شراء الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بنك البحرين للتنمية، والتي سيقوم بموجبها البنك بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق آلية محددة لتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للمشاركة في المناقصات الحكومية.

واستمراراً لجهود المجلس في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهد العام المنصرم تخصيص بعض المناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ينعكس إيجابًا على زيادة أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة، وذلك ضمن الجهود الرامية لتخصيص حصة نسبتها 20% من مشتريات ومناقصات الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعاون مع مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شارك المجلس بالتعاون والتنسيق مع مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فعالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعيتهم بدور المجلس وكيفية الاستفادة من الأفضلية الممنوحة لهم عند المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية. كما تم تسليط الضوء على المبادرات المختلفة التي تبناها المجلس لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشهدت الفعالية حضور عدد من المسؤولين والمعنيين في القطاع العام والخاص.

الشهادة الاعتمادية لأخلاقيات المشتريات للمنظمات

حصل مجلس المناقصات والمزايدات على شهادة الاعتمادية لأخلاقيات المشتريات للمنظمات الصادرة عن **معهد تشارترد للمشتريات والتوريد CIPS** للعام الثالث على التوالي كأول جهة حكومية على مستوى مملكة البحرين تحصل على هذه الشهادة، وذلك بعد أن أكمل منتسبي الأمانة العامة للمجلس التدريب في عدد من مجالات إدارة المشتريات والتوريد.

وقد عقد مجلس المناقصات والمزايدات العزم على مواصلة الجهود في سعيه الدؤوب لتوظيف أحدث التقنيات لتحسين الخدمات وتعزيز سبل التواصل مع جميع الشركاء، وذلك من أجل تطوير خدماته وتحقيق أقصى فائدة لجميع الأطراف ذات العلاقة.